

كثيرا ما تستوقفنا الأعمال الخالدة والمواقف المتميزة النادرة التي تكشف معادن الرجال الذين يترفعون عن الدنيا ويعملون من أجل الصالح العام، ففي عالم تتنازع فيه النفوس على السلطة والمال قل ان نجد من يضحى من أجل الآخرين ويفكر في إسهادهم وسلامتهم وراحة بالهم، ويسعى جاهدا بكل ما أوتي من قوة للتخفيف من آلامهم وتضميد جراحهم. فالبلاد بحاجة إلى الرجال الذين يصلحون ويعيدون إلى المؤسسات والكيانات الهيبة والوقار عبر سلسلة من الإنجازات التي يكتبها التاريخ بأحرف من نور، وتتخذها الأجيال منارة تهتدي بها في ظلمات الروتين والبيروقراطية، ولأنه عشق منذ نعومة أظفاره التجديد والتطوير لم يكن أمام رئيس اتحاد الجمعيات التعاونية عبدالعزيز السمحان إلا أن يكون معارضا للكثير من السياسات الخاطئة التي انتهكت حرمة العمل التعاوني وهزت من كيان اتحاده. وفور سماعه نبأ استعادة الاتحاد لحرية من المجالس المعينة انتفض ليعلم أنه لا بد من تصحيح المسيرة وإعادة الهيبة لهذا الكيان الذي أصبح كالشجرة المبتورة فتنادى لتكون الريادة والتطوير عنوان المرحلة المقبلة.

رئيس اتحاد الجمعيات التعاونية عبدالعزيز السمحان أحب أن يخص «الانباء» بأول لقاء له بعد أيام من توليه لمنصب الرئيس وفيما يلي تفاصيل اللقاء الشائق:

اجري اللقاء: محمد راتب

# السمحان لـ «الانباء»: قطار التصحيح في اتحاد التعاونيات

حال مخالفته للمواصفات المتفق عليها، وأنا تؤكد للمرة الثانية أننا لن نحابي أحدا على حساب المستهلك، وستتخذ جميع الإجراءات اللازمة عبر إرسال عينات من المنتج بشكل دوري للفحص للتأكد من سلامته وعدم مخالفته للمواصفات. ونحن والحمد لله نفخر بأن سلع التعاون تتميز بالجودة العالية والسعر المناسب وهذا الأمر لن يهتز ولن يتغير تحت أي ظرف من الظروف وسنسعى لزيادة السلع والمحافظة على المستوى الذي وصلت إليه والثقة التي حصلت عليها والمكانة التي تمثلها في نفوس المستهلكين.

كيف تقرأون الخارطة المستقبلية لحضور الاتحاد في المحافل العربية والدولية؟  
● لا أحد ينكر الدور المحوري للحركة التعاونية الكويتية خلال السنوات السابقة، فنحن نعتبر الأقدم في التاريخ التعاوني ولنا باع طويل في هذا المضمار، وقد أثنى وزراء شؤون دول الخليج خلال ملتقى التعاون الخليجي الأول والمهرجان الخليجي الثالث للعمل الاجتماعي على التطور الكبير الذي شهده في الجمعيات التعاونية في الكويت، مع أننا نعيش في بيئة مشتركة، ولكننا السباقون في هذا المجال حيث مر على انطلاق أول جمعية تعاونية في الكويت 50 عاما، فهذه السنوات لم تزدها إلا تطورا وتلقا على جميع المستويات.

هل تفكرون في زيادة السلع التي تحمل علامة التعاون، وما الأصناف التي ترغبون في استيرادها وهل هناك إعادة نظر في سلع التعاون الحالية؟  
● بكل تأكيد، فنحن جئنا للتطوير والتصحيح، ولذا فإننا سنقوم بتشكيل فريق عمل لتقييم المنتجات التي تحمل علامة التعاون، ومن ثم سننظر في الأصناف الراجعة وسندرس أسباب رواجها وسننظر في الأصناف المكسدة، وسندرس أسباب تكسدها وعدم تصريفها وربما نقوم بالاستغناء عنها لصالح أصناف أخرى يحتاج إليها المستهلك.

ونحن الآن بصدد دراسة طرح حزمة جديدة من الأصناف التي تحمل علامة التعاون، ولكن يجب أولا أن تحقق الفائدة المرجوة منها وهي الجودة العالية والسعر المناسب إضافة إلى أن تكون من الأساسيات التي يكثر الطلب عليها، ونحن نعمل الآن على إعادة الثقة إلى هذه العلامة المميزة وخصوصا بعد حادثة زيت الزيتون، ونؤكد أن هناك نقلة نوعية في هذا الخصوص تتمثل في سياسة تسويقية مختلفة وعصرية لتوصلنا إلى الغاية المرجوة من الدعم المقدم ألا وهي الحد من الغلاء الفاحش والوقوف إلى جانب ذوي الدخل المحدود.

ما السياسة التي ستمتيزون بها عن المجلس السابقة أو المعينة في التعامل مع سلع التعاون والشركات المرورية لها؟  
● هناك خطوط حمراء يجب عدم المساس بها أو الاقتراب منها، وهي سلامة المستهلكين ولذا فإن اختيارنا للموردين سيكون بعناية فائقة ووفق شروط حازمة، وسنبتعد عن الشركات التي لا تملك السمعة الطيبة وسنستعمل مع الشركات ذات الصيت الناع وال جودة العالية وستكون العقود مفصلة والشروط واضحة لا لبس فيها، وستبذل كل جانب مسؤولياته فيما تم الاتفاق عليه.

ما جديدكم الذي تنوون أن يتحول إلى حقيقة على أرض الواقع؟  
● عندما تبادلنا في كتلة التعاون لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من الجسد التعاوني كان يحدونا الأمل في أن نخرج الاتحاد من الروتين والبيروقراطية وإعادة الهيبة إليه وأن يأخذ دوره الحقيقي في قيادة الجمعيات التعاونية، وهذا الأمر لا يتحقق إلا إذا كان الاتحاد قويا وله موارد جيدة، ولا نخفي سرا أن لدينا مشاكل عديدة أبرزها مستحقات أملاك الدولة السنوية التي يتم أخذها من الجمعيات فهذا الأمر ليس من حق الدولة وإنما هو من حق المساهمين ولذا فإننا سنسعى لدى الجهات المعنية للمطالبة بإلغائه.



رئيس اتحاد الجمعيات التعاونية عبدالعزيز السمحان

يطرق أبوابه.  
ماذا تقول للمتخوفين من أن تقوم كتلة التعاون باختلاف الاتحاد وإقصاء التعاونيات الأخرى؟  
● نحن لا نقصي أحدا ولن نغفل ذلك وقلنا منذ البداية نحن مع الجميع، وسنستق موقفاً واحداً منهم، فالإقتصاد ليس حكراً على كتلة التعاون وليس مختطفاً من قبلهم، والأيام ستثبت أن الأمور في نصابها وأننا لن نميز أحداً على حساب أحد، ولن يكون هناك واسطة أو محسوبية لصالح أي عضو في كتلة التعاون.

بدأتم عهدكم بتطمين المستهلكين إلى أن صحتهم هي في المقدمة وقمتم بسحب زيت الزيتون من التعاون من المبيع التعاونية، الأمر الذي يجير الكثير من التساؤلات حول أصناف التعاون وخضوع الكميات المستوردة للفحص الدائم من قبل مختبرات البلدية، فهل ترسلون إلى البلدية العينات بشكل دائم أم أن هناك سلعا تدخل وتوزع من دون فحص؟

هذا السؤال كان يجب أن يطرح على الرئيس السابق للاتحاد، لأننا لا نعلم ما إذا كانت كل الكميات الواردة من سلع التعاون خضعت لعملية الفحص من قبل البلدية أم لا، ولكننا نحسن الظن في الإدارة السابقة ولدينا معلومات أن هناك عينات يتم فحصها قبل أن يتم طرحها في الأسواق، وما نستطيع تأكيد للمستهلك أنه سيكون في قائمة الأولويات.

وأما فيما يتعلق بزيت الزيتون الذي يحمل علامة التعاون فقد بينا أن المنتج الذي تم إرساله إلى البلدية هو الوحيد الذي كان مخالفاً للمواصفات وقد تكون الأسباب وراء ذلك في سوء التخزين أو أن هناك أسباباً أخرى سيكشف عنها التقرير الذي طالبنا رئيس لجنة الاستيراد في الاتحاد الأخ جاسم الهضيان بتقديمه بعد وصول تقرير مختبر البلدية. وأريد في هذا الجانب أن أؤكد لجميع المواطنين والمقيمين أن صحتهم وسلامتهم خط أحمر لا يمكن السماح بتجاوزه تحت أي مبرر من المبررات، وسنقوم باتخاذ كل الإجراءات المشددة للحيلولة دون وقوع مثل هذا الخطأ الذي اعتقد أنه غير مقصود ولكن كان لابد من توعية المستهلكين بخطورة الوضع وإطلاعهم على ما نقوم به في سبيل حمايتهم وتحقيق الأمان الصحي لهم ولأبنائهم.

ما الإجراءات التي ستقومون بها لضمان عدم تكرار هذا الأمر؟  
● هناك العديد من الإجراءات التي سيتم اتخاذها لمنع تكرار مثل هذا الأمر وكلها ضمن القانون حيث سنقوم بإبلاغ جميع الشركات التي يتم التعامل معها وخصوصا التي تورد سلع التعاون بأننا سنطبق البنود الواردة في العقود والمواصفات حيث هناك بند يخولنا استبعاد المورد وعدم التعامل معه

فأجكم عدم تغيير القرار والحفاظ على الكلمة؟  
● لا لم أفتأ من النتيجة لأنني أفتق بشخصي وبمن حولي وأعلم أنهم ليسوا بأشياء الرجال وإنما هم الرجال وأنهم بهم من رجال، وأما فيما يتعلق ببعض الشخصيات فالشكوك كانت مبنية على الخوف من اللعب تحت الطاولة أو الاستفادة من عامل الوقت لتشتيت الجهود كما حصل في اللحظات الأخيرة عندما أصدر وزير الشؤون السابق توجيهات للمديرين المعيّنين بعدم المشاركة في تشكيل الهيئة الإدارية للاتحاد، فهذا الأمر تسبب في شرح كبير استطعنا بمساعدة المخلصين في الكتلته تجاوزه وعدم الالتفات إليه وكان لنا ما أردنا من تحقيق النصر المبين والوصول إلى المناصب القيادية، ما يبد كل الظنون وأظهرنا على من أراد بنا سوءاً.

وصفتم أعضاء كتلة التعاون بالفرسان فهل هناك رسالة تريد أن توجهها لهم؟

● نعم وهم يستحقون ذلك لأنهم اثبتوا أنهم لا يمكن أن يرضخوا للمغريبات ولا أن يتراجعا عما قالوه تحت أي ظرف من الظروف، وهذه المرحلة قد مرت وتجاوزناها وهي تحمل الكثير من الذكريات الطيبة التي لن ننساها، أما في الوقت الحالي فنحن أمام أهداف ومسؤوليات جسام تتطلب منا التكاتف والتعاون وتوحيد الجهود فالفرسان يخوضون المعارك لتظهر بطولتهم وأفعالهم ونحن اليوم في معركة الإنجازات التي سنخوضها بكل جسارة وسنستخدم كل الوسائل للوصول إلى الأهداف التي نسعى إليها.

ما مصير كتلة التعاون بعد الحصول على المناصب القيادية؟

● كتلة التعاون ستبقى وستستمر في عطائها الذي انصهر وتحول إلى اتحاد الجمعيات التعاونية، وهي ستعود لتلتحم كلما ألهمت الخطوب أو عصفت بالحرارة التعاونية عواصف التخلف والتراجع، ونحن في الاتحاد نكن كل التقدير والاحترام لأعضاء الكتلة الذين تمنى لهم التوفيق في مجالس الإدارات التي يرأسونها كما نأمل في أن نسعى نتائجه طيبة وتطويرها في المراكز المالية للجمعيات التعاونية في كافة المناطق.

سؤال آخر ولكن في جهة المنافسين ما مصير منافسيكم في رئاسة الاتحاد والمناصب الأخرى؟

● المنافسة انتهت وأخذ كل نصيبه واختار التعاونيون من يمثلهم، ونحن نؤمن بالديموقراطية في الانتخابات وكانت النتائج في صالحنا ولم تلعب في الخفاء أو نمارس أي ضغوط، وأقول لنافسينا نحن الآن قد خرجنا من باب المنافسة وعادت الأمور إلى طبيعتها وأبوابنا مفتوحة لهم، فالإتحاد ليس ملكا لي ولا ملكا لأحد، وإنما هو كيان يجمع كل التعاونيين وهو بينهم الثاني ونحن نرحب بجميع من يقصد الاتحاد أو

نصر بها البلاد والتهديدات المستمرة باستجواب وزير الشؤون لترميم ما يريدون، وكان لنا ما أردنا، وكانت البدايات مشجعة حيث اجتمع في أول لقاء تشاوري مغلول عن 32 تعاونية، وهذا الأمر أفرحنا وأشعرنا بأن الحركة التعاونية ستصحو من سباتها وبأن الاتحاد سيكون مظلة لجميع المنضوين تحت لوائه.

وخلال اللقاءات مع ممثلي الجمعيات التعاونية طرح كل واحد منا تصوره للمرحلة المقبلة الذي استحوذ البرنامج التصحيحي الذي طرحناه على إعجاب الكثيرين الذين أيدوا فكرة ترشيحي لمنصب رئيس الاتحاد، ولا أخفي سرا بأن هذه الاجتماعات أفتت تجربتي في مجال العمل التعاوني حيث استمعت إلى أفكار جديدة وتوجهات متنوعة جعلتني أمام مسؤولية كبرى أفرح بأن أهل الميدان هم من اختارني في الصالة المغلقة لرئاسة الاتحاد.

حذرتكم من خطر اللحظة الأخيرة فما هو شعورك في الغرفة المغلقة؟

● بالتأكيد كانت تساورني الشكوك في اللحظة الأخيرة، فأنا صاحب تجربة واسعة في هذا المجال ونسجم الكثير من المغامرات التي لا تسر صديقا وخصوصا إذا تدخلت المحسوبيات والأموال والقرابات فعندنا لا يستطيع أحد إلا الرجاء التتالي على كل هذا واختيار الشخص المناسب للمكان المناسب.

نعم لقد كنت أخشى هذه اللحظة ولا أستطيع أن أصف شعوري في الغرفة المغلقة فقد كان الموقف عصبيا، إذ تراودك الظنون وتخالجك المشاعر المضطربة ولا تقوى على التفكير في المفاجآت التي قد تظهر أمامك في أي لحظة، ولكن ما كشف الغممة وأزاح الستار رؤيتي لأصابع الإخوة ترتفع وتطالب بي رئيسا للاتحاد، في تلك اللحظة شعرت بأن جهودي لم تذهب سدى وبأن الحركة التعاونية ستتحول وسيكون لها حضور باهر في الأيام المقبلة.

هل ساورتكم الشكوك في مصداقية بعض الشخصيات دون تحديد للأسماء وهل



فرحة أعضاء كتلة التعاون مع لحظات الإعلان عن نتائج انتخابات اتحاد الجمعيات التعاونية

**الاتحاد ليس حكراً على كتلة التعاون وليس مختطفاً من قبلها ولن نحابي أحداً على حساب أحد**



استطاع عبدالعزيز السمحان بخفة اللاعب المحترف التي اكتسبها من نادي كاظمة أن يجمع في أسبوعين ويحشد الدعم اللازم ليكون رئيسا للاتحاد في فترة قياسية لم يستطع أحد تحقيقها حيث اكتسح الانتخابات بتصويت 31 جمعية تعاونية لصالحه. تستوقفك الكثير من المحطات وأنت تتحدث إلى رئيس الاتحاد عبدالعزيز السمحان ولكن أبرز ما يلفت انتباهك تلك الحماسة الكبيرة التي تشتعل بين ضلوعه فتشعر الجالس أمامه بأن هناك أحداثا عظيمة ستشهدها الأيام المقبلة وأن عصر التراخي والتكاسل قد ولى وبدأ عصر الإنجاز والتطوير والهمم العالية.

لم يكن مفاجئا انشغال السمحان في الأمور الإدارية منذ الأيام الأولى لتوليته الرئاسة ولكن صحة المستهلك وسلامته لم تغيبا عن باله فمُنذ اللحظة الأولى لدخوله إلى مكتبه ومع زحمة استقبال المهتمين كانت قضية زيت زيتون التعاون تشتغل باله فأوعز من فوراً إلى رئيس لجنة الاستيراد جاسم الهضيان بإرسال عينة إلى مختبر البلدية للتأكد من صحة التقارير الواردة وأمر بسحب الكمية التي وردت فيها مخالفة للمواصفات من السوق بشكل فوري بانتظار نتائج التحاليل.

طموحات السمحان لا تقف عند حدود المنصب فهو يرى أنه ذو حدين ولا بد من أن يقوم بما يملبه عليه ضميره وواجبه من الحد من الغلاء الفاحش وتأمين موارد مجزية للاتحاد وإنشاء مختبر وينك ومستوصف تعاوني وهيئة وتحرير لجنة الأسعار من القبول وإطلاق العنان لها لتعمل بكل أريحية وتكون ذات مردودات إيجابية على الساحة التعاونية.

نهنكم على الفوز برئاسة الاتحاد وتنمى لكم رفع مستوى الحركة التعاونية وتحقيق الأهداف التي ترغبون في الوصول إليها، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه كيف استطعتم خلال أسبوعين فقط حشد العدد الكبير والحصول على تأييد 31 جمعية؟

● بداية يجب أن نشير إلى أن كتلة التعاون هي عبارة عن تجمع تنادي أعضاؤه للوقوف في وجه الظلم الذي تضمنته بنود قانون التعاون الجديد، فالتبري الشرفاء للدفاع عن حقوق التعاونيين وعمدوا إلى اللقاء والاجتماع تحت سقف واحد لتكوين جبهة تطلب بعدم السماح بتغيير القانون الجديد للتعاون من دون أخذ رأي أهل الميدان أو الاستماع إلى مطالبهم، الأمر الذي أشعر الكثيرين بأن هناك مؤامرة تحاك ضد العمل التعاوني.

إن شعور التعاونيين بأنهم ليسوا داخل العملية القانونية أثار كثيرا في نفوسهم فوقفوا وقفة رجل واحد وتصدوا للقانون وطالبوا اللجنة الصحية بالتروي في إقراره لحين وضع التعديلات المناسبة عليه من قبلنا، وكان لنا ما أردنا حيث تم اختيار نخبة من المتخصصين من 30 جمعية تعاونية وتمت دراسة القانون وإرسال التعديلات المقترحة إلى اللجنة الصحية.

هذه كانت الدور الأولى لكتلة التعاون التي أفتخر بانني أحد أعضائها، ولأن الأمر في الحاضر كان شبيها بالماضي تنادينا من جديد لنصرة الاتحاد وعدم السماح لأصحاب المصالح الخاصة بأن يستغلوا الأوضاع السياسية التي

**إنشاء هيئة مستقلة للتعاونيات يسهم في دعم الشباب وتأمين فرص العمل والاهتمام بالأمور التسويقية والتنظيمية للأنشطة الاجتماعية وتنوعها**

**سنطالب بخفض نسبة الاستقطاع لدعم المشروع القومي ودراسة إمكانية الاستغناء عن الأموال المستحقة لأملك الدولة لصالح المساهمين**

**نسعى لحل مشكلات الجمعيات التعاونية للابتعاد عن إصدار قرار بجل المجلس والدعوة لانتخابات جديدة أو تعيين مجلس مؤقت وضمان عدم جعل أموال المساهمين في مهب الريح**

**ارتفاع الأسعار وباء منتشر ولا عصا سحرية لحل المشكلة وسنسعى لمنح لجنة الأسعار صلاحيات أوسع وسنصل إلى أسعار مرضية وتسوية بين التاجر والمستهلك**

**نطالب «التجارة» بالضغط على التجار لتطبيق القوانين والالتزام بها وسنقوم بتشكيل فرق تفتيشية على التعاونيات لضمان التزامها بقرار اتنا وحفاظها على الأسعار المعتمدة من قبلنا**

**اجتماع 32 ممثلاً عن الجمعيات التعاونية في أول لقاء تشاوري لكتلة التعاون أشعرنا بأن الحركة التعاونية ستصحو من سباتها وبأن الاتحاد سيكون مظلة لجميع المنضوين تحت لوائه**



**لا أستطيع وصف شعوري في الغرفة المغلقة فالموقف كان عصبيا ولكن رؤيتي لأصابع المصوتين كشفت الغمة وأزاحت الستار وبددت المخاوف وهدأت من المشاعر المضطربة**

**قرار وزير الشؤون السابق وتوجيهاته للمديرين المعيين بعدم المشاركة في تشكيل الهيئة الإدارية للاتحاد تسبب في شرح كبير استطعنا تجاوزه بنجاح وعدم الالتفات إلى سلبياته**



**نحن أمام أهداف ومسؤوليات جسام تتطلب التكاتف والتعاون وتوحيد الجهود وسنخوض معركة الإنجازات بكل جسارة وسنستخدم كل الوسائل للوصول إلى أهدافنا**

**كتلة التعاون باقية ومستمرة في عطائها وستعود لتلتئم كلما ادلهمت الخطوب أو عصفت بالحرارة التعاونية عواصف التخلف والتراجع**

# انطلق وسنجدل إنشاء مستوصف وبنك ومختبر من أولوياتنا

إضافة إلى ذلك لدينا بعض العوائق التي تتمثل في نسبة الاستقطاع السنوية لدعم المشروع القومي من بند المعونة الاجتماعية التي تبلغ 25٪ فنحن نسعى إلى تخفيض هذه النسبة واستعادة المبلغ المخصص للتجارة والذي تبلغ نسبه 7٪ حيث كان مخصصاً لدعم السلع التموينية وقامت الشؤون بضمه إلى نسبتها بعد ان أدت الأولى أنها ليست بحاجة إلى هذه المبالغ من الجمعيات التعاونية، وكان من المفترض أن تعود إلى التعاونيات لتستفيد منها في المشروعات والأنشطة المتنوعة، ونحن نحمد الله اننا في دولة غنية ونفطية وليست بحاجة إلى أن تأخذ كل هذه الأموال من جيوب المساهمين سواء كان ذلك للمشروع القومي أو لأموال الدولة.

وما نسعى إلى تحقيقه أيضا حل المشاكل التي تعاني منها التعاونيات فهذه القضية في غاية الأهمية وتعزز ثقة التعاونيات في اتحادهم، فهناك وللأسف قضايا كثيرة تعاني منها الجمعيات وهناك خلافات بين أعضاء مجلس الإدارة ومؤامرات للأسف تحاك للوصول إلى طرق مسدودة وإصدار قرار حل المجلس والدعوة لانتخابات جديدة أو تعيين مجلس مؤقت، فهذه الأمور تؤثر بشكل كبير على المستوى المالي للجمعية التعاونية وتجعل أموال المساهمين في مهب الريح والخطر.



السبحان متحدًا للزميل محمد راتب

مسؤولية في إيجاد العلاج المناسب وبأسرع وقت. أما بخصوص الحل والعصا السحرية فإله لا يملكها أحد، لأننا نتعامل مع عالم من الأرقام التي لا تحصى وعلاج المسألة يتطلب وعيا كاملا بمجريات الواقع وعدم الالتفات إلى الأوقول والاستسلام لما يتم تداوله لأن هناك الكثير من المغالطات التي يتم طرحها، ولذا فإننا نسعى جاهدين لإيجاد حل وسط بين الفريقين تحت شعار «لا ضرر ولا ضرار».

ونحن ندفع بكل الجهود لتحقيق طموحنا في الوصول إلى أسعار مناسبة لذوي الدخل المحدود وهذا لن يكون إلا إذا تم الضغط على التجار وقامت وزارة التجارة باتخاذ إجراءات رادعة وحاسمة في هذا الأمر لأن الكثير من التجار، وللأسف لا يهتمون إلا بمصالحهم الشخصية وتتمية ثروتهم من دون الالتفات إلى أحد، وهذا يستدعي قوة قانونية ورقابية تحد من هذا التصادي وتضع حدا له.

ولأننا نضع قضية الأسعار في قائمة الأولويات فإننا سنعمل على تفعيل دور لجنة الأسعار وجعلها أكثر ديناميكية في العمل وستكون خلية نحل تعمل ليل نهار لحل هذه المعضلة التي لم تستثن شيئا، وهذا الأمر ليس في الكويت فحسب بل يكون مفتوحا أمام عموم المرضى بأسعار معقولة ومنافسة، وذلك بعد دراسة الأمر مع الجهات المختصة وأخذ الموافقات اللازمة لهذا العمل المهم.

إلى جانب ذلك نحن نفكر في إنشاء بنك تعاوني يقوم على دعم الجمعيات التعاونية المتعثرة وتقوية المراكز المالية لبعض التعاونيات عبر تقديم قروض ميسرة تساعد على انتشال بعض التعاونيات وإعادتها إلى وضعها الصحيح وتشجيع على التطوير والاستثمار إضافة إلى خلق فرص عمل جديدة للكويتيين.

وهناك أمر يشكل حركة مفصلية في تاريخ العمل التعاوني وهو إنشاء هيئة مسئلة للتعاونيات تتبع الحكومة مباشرة تقوم بدعم الشباب وتمكين فرص العمل لهم والاهتمام بالأمور التسويقية والأموال التنظيمية للأنشطة الاجتماعية مع ضمان الحكومة موارد ثابتة لها لكفاية ذاتها عبر تحديد بعض الأماكن لتكون تحت إشرافها ما يجعل منها قادرة على كفاية ذاتها بياتها من دون تدخل الدولة أو تقديمها أموالا للدعم. وهذا غضب من قبض ولدينا الكثير من الأمور التي تستمير إدارتها وتجعلها سابقة لعصرها وسنكشف عنها في وقتها المناسب.

**سبحنا زيت زيتون التعاون من الأسواق لعدم موافقتهم للمواصفات ولن نتراجع عن محاسبة الموردين حال وقوع أي مخالفة لبنود العقد وسنكون حازمين في هذا الجانب**

به الوزارة ولا لجنة الأسعار، فمن العيب أن تتجاهل شركة ما قرارات وزارة وتقوم بالضغط على الجمعيات التعاونية لإزالة السلعة بالسعر الذي تريده الشركة، وهذا الأمر تم تحت عين التجارة ولم تحرك ساكنا، فهذا الأمر يقلل من هبة القرارات الحكومية ويدفعنا إلى الاعتقاد بأن هناك تقصيرا فاضحا في تطبيق القانون هذا إن أحسنا الظن ولم نأخذنا الأفكار إلى أبعد من ذلك.

ندعو «التجارة» إلى ان تكون مع المستهلكين ونودي الدخل المحدود فهي تعلم أن التاجر لا يستورد أي سلعة إلا إذا كان يعلم أن له فيها ربحا كبيرا، ولذا فمن واجبنا ألا نتفق إلى صف التاجر وتدافع عنه لأنه رابح في كل الأحوال، ونحن نعلم أنها من وزارات الخدمة فكيف تكون خادمة لفئة على حساب فئة أخرى؟

هل للاتحاد سلطة إلزامية على أحد، وهل يستعملون على أن تكون لقراراتكم صفة إلزامية؟

● لاشك في أن لقرارات الاتحاد صفة إلزامية على جميع الجمعيات التعاونية، ولكن التسبب الذي حدث في الأوتة الأخيرة وعدم الالتزام بالقرارات التي تاجر عليها كان نتيجة طبيعة لوجود مجالس إدارة معينة وليست منتخبة، فالرئيس العين يحاول كسب ود الجميع لأنه لا يشعر بأنه محاسب من قبل أحد في أي عمل إداري، وإنما عليه مسؤولية قيادة الاتحاد بشكل صحيح وإبرازه بصورة جيدة أمام الوزارة.

هل تتوقع أن تلتزم الجمعيات التعاونية بالقرارات الصادرة عن الاتحاد؟

● نعم، بكل تأكيد سنتلتزم الجمعيات التعاونية بقرارات الاتحاد لأنها تعلم أننا نتعامل مع شخصيات ذات سعة طيبة، أما إن شئت الظروف أن يتسلم مجلس إدارة تعاونية ما أناس يريدون مخالفة القرارات فلن نسكت على هذا وسننقل الإجراءات القانونية بحقهم ولن نحابي أحدا كائنا من كان، وسنتعامل بالطريقة ذاتها مع جميع الجمعيات التعاونية دون استثناء.

وما زالت متفاوتة في الجمعيات التعاونية، فالمتفعل يلحظ الفروق الواضحة في الفاتورة بين جمعية وأخرى، فما الإجراءات التي ستقومون بها لمعالجة هذا الأمر؟

● هذا الشيء موجود في جميع الجمعيات التعاونية حيث لا يمكن أن تخرج من جميعين إلا بسعرين

كيف بالإمكان زيادة موارد الاتحاد؟

● من المهم جدا العمل على زيادة موارد الاتحاد وتنميتها، لأنه وللأسف لا توجد موارد جيدة وهذا الأمر جعلنا أمام مشكلة تتعلق بالتزامات الاتحاد في تسديد مستحقات أملاك الدولة، ولذا فإننا سنقوم بزيادة السلع التي تحمل علامة التعاون وسنعمل على أن تشمل السلع الأهم بالنسبة للمستهلك إضافة إلى أننا سنعمل على تخفيف بند المصروفات بحيث لا يتم صرف أي مبلغ إلا في مكانه وسنسرّع في عملية إنشاء بنك التعاون ومستوصف التعاون ليكون موردين جديدين للاتحاد، إلى جانب العمل مع الجمعيات التعاونية على إقامة المهرجانات التسويقية المشتركة التي تعود بالنفع على كل الجهات.

لماذا لا تقومون بإنشاء مختبر تعاوني خاص بكم لفحص المنتجات الخاصة بالجمعيات التعاونية الأمر الذي يعتبر موردا مهما من موارد الاتحاد؟

● هذه الفكرة تراودنا منذ زمن بعيد وقد طالبنا أكثر من مرة بضرورة إنشاء مختبر تعاوني خاص بنا، وذلك بهدف التقليل من الضغط على مختبرات البلدية وضمان عدم تأخر أي سلعة ما يفقدنا أحيانا بعض الخصائص، إضافة إلى توسيع دائرة التحاليل والاختبارات بشكل منظم.

كما أن إنشاء المختبر سيسهم بشكل كبير في كشف الصفقات المشبوهة للسلع المنتهية الصلاحية أو التي تحوي مواد غير مطابقة للمواصفات أو لا يسمح بتداولها، فلا يختلف اثنان على أن المختبرات الموجودة لدينا غير قادرة على فحص كل الكميات المستوردة، وهي غير مجهزة بمعدات متطورة ومعاصرة فالأغذية بالتحديد بحاجة إلى فحوصات متعاونة وميكروبيولوجية وفيسيولوجية للوقوف على الكثير من الأشياء التي تتسبب في الضرر للمستهلك وذلك وفق أصول عملية ثابتة ومروسة.

ونحن نعلم أن البلدية تقوم بن الحين والأخر بضبط كميات كبيرة من الأغذية المنتهية الصلاحية أو الفاسدة التي تغري ضعاف النفوس على تغيير التاريخ وبيعها في السوق المحلي، وعليه فإن المختبر التعاوني سيقوم بأعدادات المتضمن التأكد من شهادة المنشأ ومراقبة تفرغ البضائع والتخزين ومعالجة الشحنت والتأكد من كونها صالحة للاستهلاك البشري، مع ضمان توفير إجراءات فنية لمراقبة وضبط ضمان الجودة.

كلمة أخيرة

● نشكر القائمين على جريدة الأنباء الموقرة على استضافتي، وأخص الأخ الفاضل رئيس مجلس الإدارة السيد فواز المرزوق ورئيس التحرير الأخ الكريم يوسف المرزوق وجميع العاملين في هذا الصرح الإعلامي الشامخ.

وأريد أن أؤكد لجميع من يقرأ كلماتي أننا ماضون في تحقيق طموحاتنا وإنشاء هيئة للتعاون وتصحيح المسيرة التعاونية ورفدها بكفاءات وخبرات منطوية تجعل من عملية الإصلاح وتجعل من الاتحاد كيانا عظيما له مكانته المرموقة بين الاتحادات الأخرى، وهذا لن يتحقق إلا بجهود جميع التعاونيين.



أبناء عبدالعزيز السبحان الثلاثة محمد وعبد الوهاب وبدر

**صحة المستهلكين وسلامتهم خط أحمر لا يمكن السماح بتجاوزه تحت أي مبرر من المبررات وسننقل كل الإجراءات المشددة للحيلولة دون وقوع الأخطاء وضمان الأمن الصحي للجميع**

**أقول للتاجر أن يراعي الله في المستهلكين ولا يبالغ في الزيادة وأن يعلم أنه سيسأل عنهم يوم القيامة إن ظلمهم أو ضيق عليهم**

**السبحان شخصية قيادية تحمل «ماجستير» في إدارة الأعمال من المملكة المتحدة**

يعتبر رئيس اتحاد الجمعيات التعاونية عبدالعزيز السبحان شخصية قيادية بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى، فقد بدأ حياته بالعلم وتحصيله وتزود من الخبرات المتنوعة عبر تقلده للعديد من المناصب، فالسبحان تخرج في جامعة انديريا في المملكة المتحدة وقد منحته الجامعة درجة الماجستير في إدارة الأعمال. ولأنه يحمل درجة الماجستير من دولة متطورة في مجالات الأعمال فقد كان له نصيب وافر من المناصب فكانت بداياته في القطاع الحكومي الذي تدرج في مناصبه ثم استجاب للدعوات المنادية بضرورة دعم القطاع الخاص ورفده بالكوادر المتخصصة فانتقل للعمل في أعرق الشركات. ويعد السبحان عضوا مؤسسا في جمعية حطين التعاونية التي تقلد مناصب مختلفة فيها إلى أن اختاره المساهمون والأهالي ليكون رئيسا لمجلس إدارتها بالتزكية لمدة 3 سنوات متتالية ثم اختاره زملاؤه في كتلة التعاون ليرأس الاتحاد ويثريه بخبراته وثقافته الواسعة في مجال إدارة الأعمال والواقع التسويقي.

ولم يكتف السبحان بما تعلمه في المملكة المتحدة وإنما تجاوز ذلك فحضر لعدة دورات تدريبية وتعليمية متخصصة في إدارة الأعمال وتنمية الذات والقيادة وهو يؤمن بمبادئ الشورى والديموقراطية، وأما على الصعيد الشخصي فهو متزوج ولديه 3 أبناء ويأمل أن ينهلوا من معين الحياة وأن يكونوا خير خلف لخير سلف.

**اختيارنا للموردين سيتم بعناية فائقة وشروط حازمة وستعامل مع الشركات ذات الصيت الذائع والجودة العالية وستكون العقود مفصلة والشروط واضحة**

**إنشاء مختبر تعاوني سيسهم في كشف الصفقات المشبوهة للسلع المنتهية الصلاحية مع التأكد من شهادات المنشأ ومراقبة تفرغ البضائع والتخزين ومعالجة الشحنت والتأكد من كونها صالحة للاستهلاك البشري**

ما الرسالة التي تريدون توجيهها لوزارة التجارة؟

● نتمنى من وزارة التجارة أن يكون لها دور أكبر في اللجان الخاصة بالأسعار، وأن تقوم بتحرير المضبوطات للمخالفين للوائح والقوانين والرافعين للأسعار بشكل سافر لم تسمح

للأسعار ما زالت متفاوتة في الجمعيات التعاونية، فالمتفعل يلحظ الفروق الواضحة في الفاتورة بين جمعية وأخرى، فما الإجراءات التي ستقومون بها لمعالجة هذا الأمر؟

● هذا الشيء موجود في جميع الجمعيات التعاونية حيث لا يمكن أن تخرج من جميعين إلا بسعرين